

موجز قطري دولة فلسطين

الآطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية موجز دولة فلسطين



ازدهار البلدان كرامة الإنسان





ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان



رؤيتنا

طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا

بشَقف وعزم وعَمَل: نبتكر، ننتج المعرفة، نقدّم المشورة،
نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.
يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلّ إنسان.

الأنطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية موجز قطري - دولة فلسطين



© 2021 الأمم المتحدة
حقوق الطبع محفوظة

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى المصدر.

توجه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذن إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

تتألف رموز ووثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح، صندوق بريد: 11-8575، بيروت، لبنان.

الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org.

صورة الغلاف:

©iStock-alphaspirit

موجز قطري دولة فلسطين



©iStock-Janek

ملخص

المنظومة القانونية في دولة فلسطين تشمل نظامي حكم منفصلين في غزة والضفة الغربية. وهي مزيج من القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية الذي أنشئ في عام 2002، والتشريعات المصرية والبريطانية والأردنية.



المنافسة

- ليس هناك في دولة فلسطين قانون رسمي وموحد ينظم المنافسة؛
- في الواقع، لا تزال المنافسة غير خاضعة لأحكام قانونية، خاصة بسبب الاحتلال، ما يؤدي إلى تفاوت المنافسة التجارية بين المدن والبلدات الفلسطينية وحتى ضمنها؛
- هناك مشروع قانون قيد الإعداد منذ أكثر من عقد من الزمن، لكن الافتقار إلى حكومة سياسية موحدة وتحديات الاحتلال الإسرائيلي جعلت من شبه المستحيل وضع هذا القانون وتنفيذه.



الاستثمار الأجنبي المباشر

- تمتلك دولة فلسطين إطاراً تشريعياً قوياً للاستثمار الأجنبي المباشر، لا سيما فيما يتعلق بخطط التحفيز. ويتضمن قانون رقم 1 لعام 1998 بشأن تشجيع الاستثمار في فلسطين، الذي عُدّل وحُدث على مدى عقد من الزمن (لا سيما في الأعوام 2004 و2011 و2014)، حوافز كبيرة لجذب الاستثمارات وأنشئت بموجبه الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار (كما هو موضح في المادة 12 من قانون عام 1998)؛
- دولة فلسطين متاخرة بشكل عام عن غيرها في هذا المجال بسبب القيود التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي، بالإضافة إلى ازدواج السلطة في غزة والضفة الغربية.



مكافحة الفساد

- وضعت دولة فلسطين تشريعاً لمكافحة الفساد، هو القانون رقم 1 لعام 2005، الذي يتضمن الكسب غير المشروع، وعُدل القانون وحُدث في عامي 2010 و2014؛



- تتضمن التشريعات الفلسطينية لمكافحة الفساد تعاريف صارمة وقانوناً بشأن المبلغين ووفق عليه حديثاً في تشرين الأول/أكتوبر 2019، ما يضعه في الفئة العليا، فئة «متطور». مع ذلك، لا يزال قانون المبلغين جديداً، ويبقى أن نرى ما إذا كان سيُنَفَّذ على أرض الواقع.

حماية المستهلك

- وضعت دولة فلسطين قانون حماية المستهلك رقم 21 لعام 2005؛



- التشريعات في دولة فلسطين إحدى الحالات النادرة من حيث أنها تتيح للفرد أو المنظمة اللجوء إلى عمليات إقليمية ودولية لإحقاق حقوق المستهلك.

العناوين الرئيسية

● قوي جداً ● قوي ● متوسط ● متطور ● ابتدائي ● ضعيف ● ضعيف جداً

● لا نقاط

المنافسة



- لا نقاط قوانين المنافسة ومكافحة الاتحادات الاحتكارية
- لا نقاط قوانين مكافحة الهيمنة والاحتكار
- لا نقاط الكارتلات والسلوك المخل بالمنافسة
- لا نقاط ممارسات إنفاذ المنافسة
- لا نقاط اتفاقات التجارة الدولية
- لا نقاط التحرير والتدخل لتشجيع المنافسة في القطاعات الخاضعة للتنظيم
- لا نقاط اللوائح التنظيمية لاندماج الشركات
- لا نقاط حماية العمال

● متوسط

الاستثمار الأجنبي المباشر



- متوسط اللوائح التنظيمية المصرفية
- متوسط سياسات الاقتصاد الكلي
- متوسط الإطار التنظيمي للاستثمار
- قوي خطط التحفيز
- ضعيف جداً المعاهدات الثنائية

العناوين الرئيسية

مكافحة الفساد	ابتدائي
مكافحة الفساد والنزاهة في القطاع العام	● قوي جداً
مكافحة الرشوة وحماية المبلغين	● متطور
الميزنة والإنفاق العام	● ضعيف جداً
الحكومة الرقمية	● ضعيف جداً
الحكومة المفتوحة والشفافية	● ضعيف
معايير المشتريات العامة	● ضعيف جداً

حماية المستهلك	متوسط
اللوائح التنظيمية لحماية المستهلك والسلامة الجسدية	● قوي
حماية مصالح المستهلكين الاقتصادية	● قوي
التدابير التي تمكن المستهلكين من الحصول على الانتصاف	● قوي جداً
الترويج للاستهلاك المستدام	● ضعيف جداً

الفئات الفرعية

● قوي جداً ● قوي ● متوسط ● متطور ● ابتدائي ● ضعيف ● ضعيف جداً

المنافسة



- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/ اللوائح الوطنية) لا نقاط ●
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات) لا نقاط ●
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات) لا نقاط ●
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية) لا نقاط ●
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن) لا نقاط ●
- الإعفاءات لا نقاط ●
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية لا نقاط ●

الاستثمار الأجنبي المباشر



- القوانين/المراسيم (أي التشريعات/ اللوائح الوطنية) ابتدائي ●
- التعاريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات) متطور ●
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات) قوي ●
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية) ابتدائي ●
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن) متوسط ●
- الإعفاءات قوي جداً ●
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية متوسط ●

الفئات الفرعية

مكافحة الفساد



- القوانين/المراسيم (أي التشريعات) / اللوائح الوطنية: متطور
- التعريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات): ابتدائي
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات): ضعيف
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية): متوسط
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن): متوسط
- الإعفاءات: متطور
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية: ضعيف

حماية المستهلك



- القوانين/المراسيم (أي التشريعات) / اللوائح الوطنية: ضعيف جداً
- التعريف (أي التعاريف القانونية في التشريعات/المعاهدات): قوي
- المؤسسات (أي الهيئات/السلطات): قوي
- الاتفاقات الدولية (أي الاتفاقيات الإقليمية/الدولية، المعاهدات، الاتفاقات التجارية): ضعيف جداً
- آليات الإنفاذ (سواء كانت إيجابية أم سلبية، مثل الحوافز، الإعانات، العقوبات، الغرامات أو أحكام السجن): ابتدائي
- الإعفاءات: متطور
- يسر الوصول إلى التشريعات/الشفافية: قوي



